

(كتاب الحلية فيما لكل فعل من تصريف وبنية)

عرض / د محمد إمام الكيش

تأليف : يوسف بن محمد بن عنتر ، تحقيق الدكتور مصطفى بن حمزة صدرت الطبعة الأولى منه في جزأين سنة 2005 من منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في المملكة المغربية
يحتوي الكتاب على دراسة صرفية وُسمت بعنوان لفت نظري، وشدّ انتباهي، وجعلني أقوم بعرضه على القارئ المتخصص لعل يجد فيه ما يفيده.

تقسيم الكتاب

قام المحقق بتقسيم الكتاب إلى قسمين: قسم دراسي، وآخر تحقيقي، وقسم القسم الدراسي إلى ستة فصول:
خصص الفصل الأول لدراسة حياة المؤلف، ومولده، وأسرته، وشيوخه، ومصادر ثقافته التي اعتمد عليها في تكوين شخصيته العلمية.
والفصل الثاني خصه لدراسة المدرسة النحوية والصرفية والاتجاه الصرفي الأندلسي.
وفي الفصل الثالث درس الأصول الصرفية عند ابن عنتر. وقسم هذا الفصل إلى فقرتين :

أ - احتججه بالقراءات . ب - احتججه بالحديث .

وفي الفصل الرابع تحدث عن منهج ابن عنتر، وقسمه إلى فقرتين:

أ - منهجه في البحث و النظر.

ب - منهجه في التصنيف الصرفي.

وفي الفصل الخامس تحدث عن موارد ابن عنتر في كتابه الحلية.

وفي الفصل السادس تحدث عن نسخ كتاب الحلية، وعمله في التحقيق.

أمّا القسم الثاني : التحقيق، فهو يتضمن النصّ محققاً، ويتلوه فهراس الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والأقوال، والأبيات الشعرية، والأفعال المتصرفة، والمواد اللغوية، والأعلام، والأماكن، والمصادر و المراجع، وفهرس الموضوعات.

ففي القسم الدراسي كشف صاحب الدراسة اللثام عن حياة عالم مغمور من علماء الصرف الأندلسيين، لم يكن له حظّ في البروز والظهور على الساحة

العلمية الأندلسية، التي تزاحم فيها العلماء المبرزون، الذين صعّدوا المناير، وتصدروا للدّرس، ومجالس الأُمراء، وهذا الأمر دائماً كثير الحدوث، بخاصّة في بيئة خصبة وغنية بالنّابهيّن، وكل عالم له حظوته الخاصّة، تضعه في مقدّمة الذّكر والبروز والعلو، ومما لا يتوافر لغيره من العلماء الذين لم تكن لهم حظوة ، ولعلمهم أكثر منهم قدرة وعطاء في باب العلم، وذلك لأسباب عديدة لا يسع المجال لذكرها.

فابن عنتره عالم أندلسي، ظهر نبوغه مبكراً، وتصدر للتأليف، حيث انتهى من تأليف كتابه، وهو في السنّ السّابعة والعشرين من عمره،⁽¹⁾ تربي في بيت علمي، وبيئة ازدهر فيها العلم، حفظ القرآن على يد والده، الذي كان يعلم الصبيان القرآن، ويدرس النّحو للكبار في قرية مرية⁽²⁾ مسقط رأسه ، وذكر المحقق نقلاً عن برنامج ابن عنتره أنّه تتلمذ على عالمين اثنين: أولهما والده الذي قرأ عليه الكتب التي ذكرها في برنامج، والثاني الحسين بن عبد العزيز محمّد بن أبي الأحوص،⁽³⁾ حيث أسهب المحقق في ترجمته، ولم يذكر ماذا قرأ عليه من العلم ، وأين كان الإقراء ؟

مصادر ثقافة ابن عنتره (4)

تحدث المحقق عن دأب ابن عنتره على تحصيل العلم بعد حفظه لكتاب الله العزيز، وتلمذته على والده، وشيخه الحسين بن عبد العزيز، وأشار إلى الكتب التي درسها ونهل من معينها، فأصبحت أساس معرفته وعلمه، وهي كتب تتصل بعلوم القرآن، و الفقه والعربية وآدابها، ومن هذه المصادر : كتاب التّيسير، لأبي عمرو الدّاني في القراءات، وكتاب التّفريع، لعبد الله بن الحسن أبو القاسم ابن الجلاب، في الفقه ، وكتاب التّلقين، في الفقه المالكي، لمؤلفه أبي محمد عبد الوهاب البغدادي، وكتاب التّبصرة، في الفقه المالكي، لأبي الحسن علي بن محمد الرّبيعي اللّخمي، وكتاب الأعلام، بحدود قواعد الإسلام،

1 - كتاب الحلية : 2 / 365 .

2 - المصدر نفسه : 1 / 28.

3 - المصدر السابق : 1 / 209 مرية بجاية مدينة كبيرة من كورة البيرة من أعمال الأندلس . نقل ذلك المحقق عن كتاب معجم البلدان

4 - للتعرف على هذه المصادر راجع كتاب الحلية : 1 / 33 51

للقاضي عياض، وهو كتاب في تربية الطفل قاله المحقق⁽¹⁾، وأرجوزة ابن فرقد، وهي في الفرائض، لصاحبها إبراهيم بن خلف بن فرقد، وكتاب الوثائق المختصرة، لمؤلفه إبراهيم بن محمد بن عبد الرحمن الأنصاري الغرناطي، ولم يذكر له موضوع دراسته، وذكر ابن عنتره أنه تلقاه عن والده، وكتاب الغريب المصنف، لأبي عبيد القاسم بن سلام الخرساني، وهو كتاب تحدث فيه عن خلق الإنسان، وخلق الفرس، ثم الإبل، ويعد من كتب فقه اللغة، وكتاب الشهاب، وهو كتاب في الأدب والأمثال والمواعظ والحكم، لمؤلفه القاضي محمد بن سلام بن جعفر القضاعي المصري الشافعي، وكتاب أدب الكاتب، لابن قتيبة الدينوري، وهو كتاب صنف لضبط قواعد الكتابة الصحيحة، كتاب الأشعار الستة، لمؤلفه يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمري، وهي مجموعة منتخبة لشعراء ستة من الجاهلين، وهم: امرؤ القيس، والتأبغة الذبياني، وعلقمة بن عبدة، وزهير بن أبي سلمى، وطرفة بن العبد، وعنتره بن شداد. إن المحقق بسط القول في ذكر حياة مؤلفي هذه المصادر، وفي الأغلب لم يسهب في عرض مادة هذه المناهل، ولم يذكر ما تحمل في طياتها من علوم ومعارف التي شكلت عند ابن عنتره رصيذا ثقافيا لغويا ودينيا يجعله في صفاف المصنفين، هذه المصادر التي أخذ منها علمه، وكوّن بها شخصيته التي جعلته بين العلماء الأفاضل، الذين تصدروا للتأليف، فلم يكن من بينها كتاب يتعلق بالنحو والصرف.

وعند حديث المحقق عن موارد ابن عنتره في تأليف كتاب الحلية اتضح أنه اعتمد على كثير من الكتب اللغوية في تأليفه والتي أسهب في عرضها، وفي ذكر أصحابها، وهذه الكتب هي: إعراب مشكل القرآن، لمكي ابن أبي طالب القيسي، وكتاب غريب القرآن، لمحمد بن عزيز، وتفسير ابن زنين، محمد بن عبد الله بن عيسى بن محمد المري الألبيري، وكتاب الفصيح، لأحمد بن يحيى المعروف بثعلب، وكتاب الأمالي، لأبي علي القالي، و المقدمه الجزولية، لأبي موسى عيسى بن عبد الرحمن الجزولي، وكتابا الإيضاح والتكملة، لأبي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي، وكتاب أدب الكاتب، لأبي محمد عبدالله بن مسلم ابن قتيبة، وكتاب إصلاح المنطق، لابن

السكيت، ومختصر كتاب العين، لمحمد بن الحسن بن عبدالله أبوبكر الزبيدي الإشبيلي⁽¹⁾ .

هذه موارد كتاب الحلية التي اعتمد عليها ابن عنترة في تأليفه، وقد أسهب المحقق في ذكر حياة مؤلفيها، ومحتوياتها، ولم يذكر من ضمنها كتاب سيبويه إلا بعض النقول القليلة، ولا كتاب المنصف، في شرح التصريف المازني، ولا المقتضب، للمبرد، ولا أي مصدر من المصادر المشرقية التي عنت بالتصريف على الرغم من انتشارها في الأندلس .

مقدمة الكتاب

كتب المؤلف كتابه وقدم له بمقدمة⁽²⁾ - لم يسمها - تحدث فيها عن أفضلية علم التصريف عن باقي فروع اللغة ؛ لأنه عنده أصل كريم، والإعراب فرع عنه ، ولأصل فضل على غيره، وهو مرتقى صعب الصعود إليه إلا لمتقن فيه⁽³⁾، لذا صنف فيه كتابه وقسمه إلى خمسين بابا وعرض هذه الأبواب في مسرد موجز يوضح فيه كيفية تصريف كل فعل وبنية، حتى انتهى إلى الخمسين بابا⁽⁴⁾.

ثم ذكر المؤلف سبب تسمية الكتاب بـ (الحلية) فقال : (وما ظننتم أن جيد من حلي هذا العلم عاطل ، وأيقنت أن كله لطالبه حاصل ، وسميته كتاب الحلية فيما لكل فعل من تصريف وبنية)، فمن امتلك هذا الكتاب حصل لديه العلم المٌغفل وتُفتح به السدود والمقفل)⁽⁵⁾ .

أسهب المؤلف في تقديمه الحديث عن أقوام يظنون أنهم جهابذة هذا العلم، وهم يخطئون في منطقتهم إذا تكلموا وأعجموا، وإذا أرادو أن يعربوا رفعوا اسم إنَّ وخبرها نصبوا⁽⁶⁾ فكان يعيب أهل زمانه في السقطات ، لأنه زمان يضيعون فيه العلماء النجباء، وينجبون السفهاء ويعتزون بالغبي الجاهل⁽⁷⁾،

1 - ينظر المصدر نفسه: 1 / 150 - 213 .

2 - الكتاب الحلية : 1 / 6

3 - ينظر المصدر السابق: 1\2

4 - ينظر المصدر السابق: 1\2-11

5 - المصدر السابق : 13\2-14

6 -ينظر المصدر السابق: 2\14

7 - المصدر السابق : 2 / 16

فتتبع كثير من سقطات الآخرين الذين لحنوا في الكلام، ويدعون أنهم فرسانه وأساطينه .

قال في حق كتابه: (إنه وإن كان صغير الجرم فهو كبير المنفعة جليل العلم)⁽¹⁾؛ لأنه ضمّنه أفعالا لو قيس عليها غيرها لما خرجت عن أمثلتها، وبه تحصل الفائدة ويكتفى به عن غيره من كتب الصّرف.

تحدث المؤلف عن فضل الإعراب، وروى كثيرا من أقوال أهل العلم في أفضلية الإعراب، وتمجيد المعريين، وفضل تعلم العربية في القرآن الكريم لتعليم حفظه، والحث على تعليم الأولاد العربية، وضربهم عند الوقوع في اللّحن، وعن قيمة اللسان عند الانسان؛ لأنه ترجمان العلم، وذكر كثيرا من الاقوال التي تحبب العربية ووجوب تعلمها؛ لأنها لغة أهل الجنة .

مسرد الأفعال محل الدراسة

ولعلّ من الأجدى أن أعرض مسردا للأفعال محل الدراسة قبل الغوص في عرض ملامحها العامة والخاصة:

أقدم المسرد حسب تقسيم القدماء وهو ما اعتمده في هذا العرض ولم أهمل تبويب المؤلف، وجعلته داخل التقسيم

1- الفعل الثنائي (المضعف الثلاثي) اختار منه: غَضّ، عَضّ، قرّ، أرّ، ودّ، عيّ.

2- الفعل الثلاثي غير المضعف: الصحيح السالم اختار منه: الفعل ترك. ومن الصحيح المهموز اختار منه الفعل: أمر. ومن الأجوف اختار منه الأفعال: خاف، وقام، وناء، وأن، وشاء، وجاء، وآس. ومن المثال اختار منه الأفعال: وعد، وجل، وضوء. ومن المقصور اختار منه الأفعال: قضى، أسي، دعا، نأى، أتى. رأى. ومن المنقوص اختار منه الأفعال: لقي، آسي. ومن اللغيف المفروق اختار منه الفعلان: وقى، وأي. ومن اللغيف المقرون اختار منه الفعلان: أوى، لوى.

3- الفعل الرباعي اختار منه الأفعال: دحرج، أودع، أعان، أعطي، هراق، آمن، أولى، آلي، أوى.

وهذه الأفعال -عدا الفعلان دحرج، وهراق - عدها من الملحق الرباعي، ولم أر عليها أية علامة من علامات الإلحاق،⁽¹⁾ وإنما هي ثلاثية مزيدة بحرف

4- الفعل الخماسي اختار منه الأفعال: ازدجر، اتجه، اصطفى، اختار، اتقى.

5- الفعل السداسي اختار منه الأفعال استغفر، استودع، استأجر، استعان، استولى، استأنى.

وهذه الأفعال أي الخماسية والسداسية لم أجد بينها أي اختلاف في التصريف إلا ما كان بين أصولها الثلاثية.

عرض عام للملامح الأفعال :

أعرض في هذه الفقرة الملامح العامة، التي تجمع الأفعال المنطوية تحت تقسيم ابن عنتر، الذي ارتضاه في ترتيب أبواب كتابه، وسار فيه على نهج القدماء في تقسيم الفعل حسب طبيعته في عدد حروفه: إمّا ثلاثي، وإمّا رباعي، وإمّا خماسي، وإمّا سداسي، غير أنّ الثلاثي الذي عينه تماثل لأمه عده ثنائي، ويعترف أنّه على وزن فعل

قسّم ابن عنتر الفعل الثلاثي المضاعف (الثنائي) إلى ستة أبواب، والفعل الثلاثي غير المضاعف إلى أربعة وعشرين باباً، والفعل الرباعي إلى تسعة أبواب، والفعل الخماسي الذي زيد على أصوله حرفان إلى خمسة أبواب، ولم يذكر فعلاً خماسياً زيد على أصوله حرف واحد، والفعل السداسي الذي زيد على أصوله ثلاثة أحرف إلى ستة أبواب، ولم يذكر فعلاً سداسياً زيد على أصوله حرفان، ولم يشر إلى وصف القدماء: الصحيح السالم، والصحيح المهموز، والمثال، والأجوف، والمقصور، والمنقوص، واللفيف المفروق والمقرون، ولكنّه لم يستطع التّخلص من هذا الوصف أثناء معالجته للمادة محل الدراسة.

هذه الأفعال بطبيعتها تختلف عن بعضها في التّحليل التصريفي، وكل باب حوى فعلاً من الأفعال منفرداً في هذا التّقسيم له صفة واحدة خاصّة به في تحليله التصريفي، وإن كان ينطوي تحت تقسيم ومسمّى واحد في شكله العام،

1 - ينظر في ذلك كتاب شذا العرف: 32

فالصحيح يختلف عن الصحيح ، والأجوف مثله يختلف عن بعضه، وكذلك المقصور والمنقوص، واللفيف بنوعيه، و المثال، والاختلاف في الجزئيات داخل المسمى الواحد لا يؤدي إلى خروج الفرد من الجماعة ، فهم درسوا هذه المصطلحات بعمومها تشمل كثيرا من الأفراد، ولكن لكل فرد خصوصية يدور في فلكها، فمصطلح المثال مهما حدث فيه من تغيير لا يخرج عن وصفه، وإن تعددت صورته، واختلفت تحليلاته، ولكن ليس بالضرورة إن يكون هناك اختلاف، بل يكثر التشابه والقربى في التحليل وإن اختلفت المدلولات.

وفي أثناء عرضه للمادة اللغوية في فرع من المشتقات يأتي بأصل المشتق الافتراضي المهمل، ثم يبين التغييرات الحادثة عليه؛ لكي يصل إلى المشتق المستعمل، الذي يسهل النطق به، ويخرجه من خانة الإهمال إلى فسحة الاستعمال، ثم يدعم ذلك بتحليل أمثلة مماثلة، ويسندها للضمائر المتكلم المخاطب والغائب، ومن خلالها تتضح التغييرات التي تحدث في الكلمة، ثم يجنح إلى طرح أسئلة افتراضية، يوضح فيها بعض الإشكاليات التي تحدث أثناء التغييرات بأمثلة أخرى، فيحاول الإجابة عن تساؤلاته، التي تكون سببا في استطراد بعض المسائل التصريفية التي تخدم التحليل التصريفي للمشتق محل الدراسة .

وأحيانا يستطرد ويتطرق إلى مسائل أخرى بعيدة عن المشتق محل الدراسة ، كحديثه عن مواضع همزة الوصل، ورسم الهمزة المتطرفة، والمتوسطة، والواقعة في أول الكلمة ، والطريقة التصريفية التي تعالج بها همزة الوصل عند التقائها بهمزة القطع، وكذلك حديثه عن همزة الوصل، ومتى تُكسر، ومتى تُفتح، ومتى تُضم (1) ؟ وحديثه عن حروف المدّ واللين : الألف، والواو، والياء، في الباب الثاني عشر في مادة دعا (2)

بهذا اختار ابن عنتره افعالا يطبق عليها منهجه، ولكي تظهر خصائص كل فعل على حدة، انتهج منهج إسناد الفعل إلى ضمائر الرفع: المتكلم، والمخاطب، والغائب، وليتميز كل فعل ظهرت عليه تأثيرات هذا الاسناد ، ثم يعتمد الى الاشتقاقات ، فيصوغ من هذه الأفعال: المضارع، و الامر،

1 - كتاب الحلية : 2/ 167 وما بعدها

2 - المصدر نفسه : 14

والمصدر، واسم الفاعل، وأحيانا اسم المفعول، وأحسب أنه يميل إلى أن الفعل الماضي هو الأصل؛ لابتدائه به، ويسند هذه المشتقات إلي المفرد، والمنتى بنوعيه: المذكر والمؤنث، والجمع السالم بنوعيه: المذكر والمؤنث، ونون التوكيد الثقيلة والخفيفة، ثم يتحدث عما يحدث في الصياغة، بسبب هذا الإسناد من تغيرات بالإبدال، والإعلال، والقلب، والفك، والإدغام، والحذف، والإضافة، والتسكين.

درس العلماء الأقدمون أبواب الفعل مجردا من الزوائد، ومزيدا فيه، عند حديثهم عن دراسة الأبواب الستة المعروفة في الفعل الثلاثي،⁽¹⁾ ولكن ابن عنتره استطاع باختياراته إخراج كل فعل من صيغ متعددة تشترك في الخصائص التركيبية والإسنادية تتوافر فيها شروط خاصة، ولعله يرى رؤية تجعله ينطلق في محاولة لتوسيع فكرته التي فصل بها بين أبواب الأفعال المتماثلة، والتي تدل على نضج في الفكر، وعمق في البحث، الذي يؤدي إلى سلامة في التحليل .

من خلال الاختلاف في الصياغة، تتضح خاصية كل فعل التركيبية والحركية وتبين عدم خروجه عما قسمه القدماء؛ لأنّ هذا التقسيم أمله طبيعة الأفعال، فابن عنتره نحى منحى آخر، حيث درس المادة الصرفية في الأفعال، ووزعها على خمسين بابا، واختار الأفعال التي بنى عليها أبواب كتابه اختيارا دقيقا، تظهر فيها الفوارق بين الأفعال، وتتضح معالمها عند التحليل التصريفي الدقيق بين جزئيات الفعل، فكل مجموعة منطوية تحت قسم من تقسيمات القدماء لا اختلاف بينها في العموم، وإنما الاختلاف في الخصوصيات

منهج ابن عنتره

تحدث المحقق عن منهج ابن عنتره في تأليف كتابه، واستنبط منه أنه يقوم على طريقتي الاحتمالات والحذف:

أولا: الاحتمالات

يوضح المحقق أنّ المؤلف اعتمد طريقة الاحتمالات، وهي مسلك رياضي يقوم على القبول وعدم القبول، أي: قبول الصيغ والأبنية، وعدم قبولها،

1 - ينظر شرح الرضي للشافية : 1 / 67.

وجعلها تطابق القياس، وعلي طريقة التحصيل والإسقاط، وساق مثالا لذلك، فالفعل غَضَّ مضارعه (يغضُّ) بضمَّ عين الكلمة . وتساءل هل يمكن أن يكون هذا الفعل مكسور العين، ونصَّ على أن هذا لا يجوز؛ لأنَّ المضارع منه مضموم العين، وما كان مضموم العين في المضارع لن يكون الماضي منه مكسور العين، إلاَّ في بعض الأفعال المعدودة، وهذا إسقاط احتمال أن يكون الفعل مكسور العين في الماضي.

ثانياً: الحذف

يعتمد المؤلف في تصريف الكلمة أسلوب الحذف للتحليل التصريفي في الكشف عن بنية الكلمة المستعملة، بحيث يبعدها عن الافتراضات المحتملة المثقلة غير المستعملة في اللغة، ومن أمثلة ذلك: صوغ الفعل المضارع من ودع، تقول: يدع، حيث حذفت فاء الكلمة، وهي الواو تخفيفاً، إذ الأصل: يودع، وهذا غير مستعمل، فيجب حذف الواو لنصل إلى اللفظ المستعمل السليم من عيب الثقل الناتج عن وجود الواو، بين ياء مفتوحة وكسرة، فوزنه يكون على يعل بكسر عين الكلمة، ولكنَّ وجود حرف الحلق هو الذي منع ظهور الكسرة، لثقل الكسرة مع حرف الحلق، فصار وزنها على فعل يفعل، بفتح العين فيهما، ويتحقق من هذا عدم المخالفة.

فالدراسات الصرفية أصلاً مبنية على أسلوب التعليل والافتراض الذي يفرض الاحتمالات والحذف واللصق المقبل والمدير الذي يعد من الأساليب التي تُظهر فيها صورة التأثير، حيث إنها تنقل الفعل من المهمل إلى المستعمل، وتغير زمانه، ومعناه، فيحدث الاحتمال واللصق بنوعيه والحذف وغيرها من التأثيرات لإبراز المعاني، والتخلص من ثقل الكلمة، وبه يتحقق الكلام المستعمل الخالي من الخلل المخل بالفصاحة .

اعتمد ابن عنترة في اختيار الأفعال المنطوية تحت تقسيم واحد عند القدماء على اختلاف الجزئيات في الفعل ليصل إلى التفريق بينها، وهو ما يتطلب النظر في خاصية الحرف النطقية، ومدى تأثره بمجاوره من الحروف والحركات.

الفعل الثلاثي

الفعل الثلاثي المضاعف (الثنائي)، غَضَّ، .بالغين المعجمة . الذي عينه مفتوحة في الماضي و في المضارع، وهو لا يكون إلا مضموم العين:

(يغضّ) فلما اجتمع المثلاث ونقلت حركة الأول منهما إلى الساكن قبله، وحركت الفاء بالصّمة، وأدغم الثّاني في الأوّل، ولو قورن بالمضاعف الثّاني: (عضّ)/(بالعين المهملة . الذي عينه مكسورة في الماضي مفتوحة في المضارع (يعضّ) بفتح الفاء، وهي الحركة التي نقلت إليها من العين ، ثم خليت العين، وأدغمت الثّانية في الأولى، ولظهر الفرق بين الفعلين، المتمثل في اختلاف حركة العين في الماضي، ممّا أدى إلى اختلاف في التصريف . والفعل الأجوف (خاف) مكسور العين في الماضي مفتوحها في المضارع، والأصل خوف ، حيث نقلت حركت العين إلى الفاء، بدليل كسر الفاء عند إسنادها إلى ضمائر الرّفْع المتحركة، نحو : خِفْتُ، وخِفْنَا، والمضارع منها : يَخَافُ، والأصل يَخُوفُ، بكسر العين ، نقلت حركتها إلى الساكن قبلها، فقلبت الواو ألفا .

والفعل (قام) مفتوح العين في الماضي ، والأصل فيه: قوم تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألف ، والدليل على هذا الأصل يتّضح عند إسناده إلى ضمائر الرّفْع المتحركة تقول: قُمتُ، وقمنا بضمّ فاء الكلمة، دلالة على الواو المحذوفة، والمضارع منه يكون مضموم العين : (يقوم)، والأصل: يَقُومُ بسكون الفاء وفتح العين،

والفعل المقصور: (دعا) مفتوح العين في الماضي، عند إسناده إلى ضمائر الرّفْع ترجع الألفاً إلى أصلها الواو، ودليل ذلك قولك : دعوت ، ودعونا ، والمضارع منه يكون مضموم العين : أدعو ، وتدعو، حيث ضُمَّت عين الكلمة دلالة على الأصل.

والفعل المقصور: (قضى) مفتوح العين في الماضي، والمضارع منه يقضي بكسر العين برجوع الألف إلى أصله الياء .

والفعل المنقوص: (لقي) مكسور العين في الماضي، والمضارع منه: يلقى بفتح عينه، حيث تقلب الياء ألفاً، وقد ترجع إلى أصلها عند إسنادها إلى ألف الاثنيين، تقول: تلقيان ، واسم الفاعل منه: لاق، وهما لا قيان، ونظيره في كسر العين في الماضي وفتحها في المضارع الفعل (أسي)، ومضارعه يأسي، بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع، فالخلاف بين الفعلين ظهر في صوغ اسم الفاعل، فاسم الفاعل من قضي: قاض، ومن أسي: أسيان على وزن فعلان.

من هذا العرض للخلافات الجزئية في الفعلين: عضّ وعضّ، والفعلان: خاف وقام، والفعلان: دعا وقضى، والفعلان لقي وأسى، ظهر تمييز كل فعل عن الآخر على الرغم من انتماء كل فعلين مقترنين إلى تقسيم واحد عند القدماء، وهو ما بنى عليه ابن عنتره أبواب كتابه.

الفعل الرباعي

الفعل الرباعي له قسمان: رباعي مجرد، ورباعي مزيد، فالرباعي المجرد له وزن واحد، وهو فعلل، ذكر ابن عنتره له مثالين: دحرج، وهراق، يجتمعان في أنّهما رباعيان، ويشتركان في وزن واحد، ويختلفان في بعض الجزئيات التصريفية، إذ أنّ الفعل: دحرج لا يحدث له أي تغيير عند صوغ المشتقات منه، وليس فيه قلب، وإنّما تلصق فيه بعض الحروف ذات معنى خاصّ، تضيفه إلى المعنى الأصلي للكلمة، أو يحدث له تغيير في بعض الحركات التي تحمل معانٍ دلالية دون تغيير للحروف الأصلية.

أمّا الفعل هراق فعند صوغ بعض المشتقات منه يحدث له تغيير في حروفه، بالقلب والإبدال، فعند صوغ الفعل الدالّ على الحال والاستقبال المبني للمعلوم، تقول: يهريق، أهريق، تهريق، بقلب الألف ياءً، وكذلك عند صوغ فعل الأمر منه، تقول: هرق، بحذف الياء عند إسناده إلى المفرد، ولا تحذف في نحو: هريقي عند إسناده للمفردة، وهريقوا عند إسناده للجماعة، وعند صوغ المصدر منه تبقى الألف، نحو: هراقةً، واسم الفاعل منه: مهريق بقلب الألف ياءً تبعاً للكسرة.

وأما اسم المفعول: مهراق، تبقى الألف؛ لأنّ ما قبلها مفتوح. هكذا تظهر الخلافات الجزئية في بعض الأفعال الرباعية المجردة، مثل الأفعال الثلاثية

الفعل الرباعي المزيد والخماسي والسداسي:

الرباعي المزيد والخماسي والسداسي الأصل فيها أفعال ثلاثية مزيدة، فالرباعي مزيد بحرف فقط، والخماسي مزيد بحرفين فقط، والسداسي مزيد بثلاثة أحرف فقط، وليس في هذه الأفعال الخماسي المزيد بحرف والسداسي المزيد بحرفين.

فالزيادة يلحقها النَّصْرَفُ وإِثْمًا تسقط وتزاد دلالةً على تغيير المعاني، وسقوطها وزيادتها هو الذي يسبب وقوع الخلاف الجزئي فيها ، وهذا الذي اعتمد عليه ابن عنتره في التَّمييز بينها، فابن عنتره في منهجه لم يظهر في الأفعال الرباعية المزيدة المختارة، وإِثْمًا ظهر الاختلاف في أصلها الثلاثي. وأما الخماسي والسداسي فينطبق عليهما ما ينطبق على الرباعي المزيد، فهو يسير على نهج القدماء في تقسيماتهم، والاختلاف فيهما يكون في الأصل الثلاثي ، وهذا الذي اهتم به ابن عنتره، وجعل لكل فعل بابا خاصا في كتابه، فلم نجد عنده ما يخالف منهجه الذي ارتضاه، وسار عليه بدقّة عالية تدلّ على ذكاءٍ وقاد، وفكر ناضج، يوحى بعبقريّة فذةٍ أوحى بحسن الاختيار وغاية في التصنيف .

شواهد ابن عنتره:

يبدأ المؤلف أبوابه في دراسته للمشتقات بالفعل الماضي، ثم يستدل عليها بشواهد من القرآن الكريم، والحديث الشريف، وكلام العرب شعره ونثره علي سلامة وصحة ما يورد من مشتقات وصدق تحليلاته، وما يحدث فيها من تغيرات عند إسنادها إلى الضمائر، أو تنثيتها، أو جمعها، أو اتصالها بنون التوكيد بنوعها

أولا : القرآن الكريم

لا يخلو مشتق محل الدراسة في هذا الكتاب من الاستشهاد له بالقرآن الكريم، إلا ما ندر، وهذا يدلّ على اهتمامه بكتاب الله العزيز، وجعله المصدر الأول في الاستشهاد على سلامة ما يورد من مشتقات، وتحليلات لهذه المشتقات، حتى بلغ عدد الآيات المستشهد بها ستون ومئة آية.

ثانيا: القراءات القرآنية:

استشهد ابن عنتره بالقراءات القرآنية على اللّهجات الواردة في الأفعال المختارة، وأكثر من الاستشهاد بها في كثير من المسائل التصريفية، واستنبط منها مادة لغوية أسعفته عند الحاجة في ما ذهب إليه في تحليلاته التصريفية، وهذا دليل على اطلاعه الجم على القراءات المتواترة والشاذة، مثل استشهاده

(كتاب الحلية فيما لكل فعل من تصريف وبنية) عرض / د محمد إمام الكيش

بقراءات الفتح والضم والكسر⁽¹⁾ في قوله تعالى: (اشترؤا الصلّالة بالهدى)،⁽²⁾ وقراءة بعض القراء بكسر الجيم على الإتياع والمجانس

ثالثا: الحديث الشريف

فقد استشهد بخمسة عشر حديثا، وإن كان هذا يعد قليلا، ولكن فيه دليل على أنه من أنصار الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف.

رابعا: الشعر :

فالشعر عنده مكانة عالية في الاستشهاد، إذ يأتي في المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم في عدد الأبيات، حيث استشهد بواحد وتسعين بيتا لشعراء مختلفي الأزمنة، جاهلين، وإسلاميين، ومولدين، وبعضه مجهول القائل، وبعضه مصنوع، ونجده يأتي بأبيات من القصيدة التي ورد فيها البيت محل الشاهد متى تسنى له ذلك .

خامسا : الأقوال والشواهد النثرية :

استشهد بالأقوال النثرية في خمسة عشر موضعا، لقائلين مختلفي الأزمنة، جلهم علماء، وأدباء، وخلفاء .

الكتاب

درس ابن عنتره المواد اللغوية المختارة في كتابه على طريقة الصّرفيين المألوفة في دراسة علم الصّرف، فلم تكن فيها غرابة ولا طرافة سوى العنوان الذي يوحي بأنّ لكل فعل مختار له بنية خاصّة وتصريف خاصّ يختلف عن غيره من الأفعال، وهو ما توصل إليه نتيجة تعمقه في البحث والتّقيب .

هذا الكتاب - في نظري - يعد من الكتب العلمية التّعليمية المفيدة في علم الصّرف؛ لسهولة تناوله، ووضوح عباراته، واستشاداته، بأسلوب سلس ليس فيه تطويل ممل، ولا تقصير مخل، بل يجذب إليه القارئ، وينقله من فقرة إلى فقرة، يتدرج فيه حسب ترتيبه الذي اختاره من الفعل الماضي الى المضارع الى الأمر والمصدر واسم الفاعل واسم المفعول، هذا الانتقال والتّدرج لعلّه ينبئ على نضج فكري لا يبعث على السّامة و الملل ، بل يجدد الفكر وينشط العقل ويجعلهما على استعداد لقبول الجديد والمفيد. بسبب تنوع أبوابه وفقراته

1 - ينظر كتاب الحلية : 2 / 96 ، ينظر المحتسب : 1 / 54

2 - سورة البقرة الآية:15

داخل الأبواب، ما قرأه قارئ إلا واستفاد منه، وبخاصة في باب إسناد الفعل إلى الضمائر، والحق أنني أفدت منه كثيرا
كان ابن عنتره يعتمد على القياس فلم يكن للسَّماع في كتابه حظٌ ، ولم يورد منه ما يخالف إلا نادرا جدا؛ بهذا ذيل أبواب كتابه بعبارات توحى باعتماده على القياس، مثل قوله: (انقضى هذا الباب وعليه فقس ما جرى مجراه) .

والمتتبع لمادة الكتاب عند إسناده إلى الضمائر يجد فيه بعض التكرار وبخاصة في المثني المذكر والمؤنث وجمع الإناث.
أرى أنّ ابن عنتره أهمل بعض المشتقات في بعض الأبواب، وبخاصة اسم المفعول ولعل هذا سهو منه.

ويتضح أنّ ابن عنتره عالم صرفٍ محترف، حفظه للتمرينات يوحى بدقّة بالغة في تحليلاته للمشتقات المختارة، فهو لم يخالف القدماء، بل يوضّح اختلاف الجزئيات التي ترسخ تحليلاتهم، ولم يهمل احترامهم، نجده كثيرا ما يترحم عليهم ويجلهم، وعدهم منبعاً استقى منه مادته العلمية، ومع هذا لم نجد من مصادره الصّرفية كتاب سيبويه أو كتاب المنصف في شرح تصريف المازني .

وفي آخر الكتاب بعد أن حمد الله وأثنى عليه، وصلى على النبي محمد - صلى الله عليه وسلم - وعلى آله وصحابه الطيبين الطاهرين، أشار إلى أنّه فرغ من كتابته عشية يوم الجمعة، السادس لصفّر سنة ستين وسبع مئة، وهو ابن السّابع والعشرين من عمره.

ثبت المصادر والمراجع

- القرآن الكريم
- شذا العرف ، للشيخ الجملاوي ، مكتبة الآداب القاهرة بدون تاريخ
- شرح الرضي على شافية، لابن الحاجب، ت محمد محي الدين وآخرين ، دار الفكر العربي 1975.
- كتاب الحلبة ، لابن عنتره، ت مصطفى حمزة ، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، المغرب
- المحتسب، لابن جني، ت علي النجدي ناصف وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة، 1986 م
- معجم البلدان، لياقوت الحموي ، ت فريد عبد العزيز الجندي،، دار المكتبة العلمية ، بيروت لبنان .